أهمية الاصلاح المؤسسي في العراق
وفقا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا

The importance of institutional reform in Iraq according to the economic and social challenges of the Corona epidemic

الكلمة المفتاحية: الاصلاح المؤسسي، الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، النظام العام.

Keywords: Institutional reform, economic and social imbalances, public order.

م. م. عمار ياسين كاظم

كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة ديالى

Assistant Lecturer Ammar Yaseen Kadhim
Diyala University - College of Law & Political Science
E-mail: amar_yaseen@uodiyala.edu.iq

ملخص البحث

Abstract

إن الواجب الاساسي للمؤسسات العامة هو تنسيق عمل الافراد وانشطتهم بطريقة منظمة وشفافة، وبما يؤدي الى حمايتهم من التقلبات والمخاطر المفاجئة ومن الاساءة بسبب سوء استخدام السلطة لذلك سوف نتكلم عن اهمية الاصلاح المؤسسي لهذه المؤسسات ومعوقاته وخطواته، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العراق وخاصة مع انتشار وباء كورونا، المتمثلة بمشكلتي الفقر والبطالة وماهي الاجراءات الاصلاحية المتبعة لمواجهتها بما ينسجم مع النظام العام.

المقدمـــــة

Introduction

اولاً: التعريف بالموضوع:

First: Definition of the Subject:

ينصرف مفهوم الاصلاح المؤسسي الى ادخال تغييرات اساسية في المؤسسات العامة وذلك للارتقاء بمستوى الاداء وجعلها اكثر ملاءمة مع التطور التكنولوجي وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة للأفراد والابتعاد عن البيروقراطية والتركيز على اللامركزية ووفق خطة استراتيجية واضحة الاهداف وبفترة زمنية محددة وخصوصا لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراق في هذه المرحلة المتمثلة بانخفاض اسعار النفط وانتشار وباء كورونا لذلك فان ايجاد الحلول المناسبة لظاهرتي الفقر والبطالة من خلال الاصلاح سيساعد العراق على التخفيف من الاثار السلبية الناجمة من هاتين الظاهرتين والارتقاء برفاهية وجودة الحياة للأفراد والمحافظة على العناصر الاساسية للنظام العام.

ثانيا: اهمية البحث:

Second:The Importance of The Study:

تأتي اهمية البحث من خلال معرفة العلاقة بين الاصلاح المؤسسي لتحسين اداء المؤسسات العامة للدولة وبين التخفيف من الاثار السلبية لتحديات الفقر والبطالة في العراق وخاصة في ظل الازمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض اسعار النفط وانتشار وباء كورونا.

ثالثا: اشكالية البحث:

Third: The Problem of the Study:

وجود ضعف واضح في اداء المؤسسات العامة وضرورة البدء بعملية الاصلاح الشامل لها خصوصا مع تفشي مشكلتي الفقر والبطالة.

رابعا: **منهجية البحث**:

Fourth: The Methodology:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي للتعريف بالإصلاح المؤسسي واهميته ومعوقاته فضلاً عن التعريف بظاهرتي الفقر والبطالة وخصوصا "في العراق وعرضا للإجراءات الاصلاحية، وتضمّن البحث بعض المعطيات الرقمية في العراق وخصوصا لهاتين الظاهرتين.

خامساً: **خطة البحث**:

Fifth: The Plan of the Study:

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول: مفهوم وأهمية الاصلاح المؤسسي.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق وتأثير وباء كورونا.

المبحث الثالث: الاجراءات المتبعة لمواجهة التحديات والحفاظ على النظام العام.

المبحث الاول

First Section

مفهوم وأهمية الاصلاح المؤسسي

The concept and importance of institutional reform

إن عدم فعالية المؤسسات الحكومية يؤدي الى اخفاقها في تحقيق الاهداف التي أنشأت من اجلها وتصبح عملية الاصلاح حاجة ضرورية لابد منها من خلال خطة شاملة متعاقبة ذات اهداف واضحة ولفترة زمنية محددة، والتأكيد على توفير عوامل نجاح وأولويات لهذا الاصلاح وتذليل المعوقات التي تواجهه، لذلك سنتكلم في المطلب الاول على مفهوم وعوامل نجاح الاصلاح المؤسسي، وفي المطلب الثاني على اهمية ومعوقات الاصلاح المؤسسي.

المطلب الاول: مفهوم وعوامل نجاح الاصلاح المؤسسي:

The first requirement: the concept and factors of success of institutional reform:

الفرع الاول: معنى ومبادئ الاصلاح المؤسسي:

The first Part: meaning and principles of institutional reform:

اولاً: معنى الاصلاح لغة" واصطلاحا:

1. المعنى اللغوي للإصلاح:

إنَّ الاصلاح أخذ معاني كثيرة تناولتها قواميس اللغة العربية ومن خلالها فأن الاصلاح هو اصلاح الشيء بعد فساده، والاصلاح هو الرغبة في التغيير[1].

وفعل صلّح الشيء يراد به ازال فساده وصلح المعلم أخطاء الطلاب أي قومها وصححها[2].

2. المعنى الاصطلاحي للإصلاح:

يعرف الاصلاح بأنه: مجموعة الانشطة التي تهدف الى أعادة التنظيم للمؤسسات العامة الى مستوى أفضل والقضاء على الفساد في الاجهزة الحكومية والمتناقضات في أهداف المؤسسات المختلفة[3].

ويعرفه أخرون بأنه: عملية متكاملة تشمل جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ويكون برؤية استراتيجية بعيدة عن المرحلية وان يكون قائما على المكاشفة لتحديد مكان الخلل

ومعالجته باتخاذ القرارات المناسبة ولابد ان يستند إلى اللامركزية وعدم التفرقة بين افراد المجتمع والاعتماد على مبدأ المساواة والابتعاد عن التفرقة بسبب العرق او الجنس وضمان حقوق القطاع الخاص فيما يتعلق بحقوق الملكية وسيادة القانون على الجميع[4].

مما تقدم ذكره فأن الاصلاح هو عكس مصطلح الافساد، ويدل على معالجة القصور التي تعيق عملية التنمية والتقدم في المجتمعات وعلى كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبذلك نستطيع القول ان عملية الاصلاح هي عملية حضارية تنصرف الى اصلاح العادات والمفاهيم والتقاليد سواء على مستوى المؤسسات او الافراد، وهذه العملية لا يمكن تحديدها بفترة زمنية محددة لذلك يجب ان تكون عملية الاصلاح مستمرة وتعالج وتصحح الازمات والمشاكل كلما تم تشخيصها. ولابد من توافر الارادة والرغبة لدى المصلحين لان عملية الاصلاح قد تواجه مقاومة شديدة من المنتفعين الذين يحاولون مقاومة أي جهد اصلاحي يهدف الى التغيير. والاصلاح الحقيقي لابد ان يقوم على (المساءلة والشفافية للكشف عن المتهمين بالفساد والحكم الرشيد لتحقيق النزاهة)[5].

ثانياً: المبادئ العامة للإصلاح:

المبادئ العامة للإصلاح كثيرة وسنقتصر على ذكر أبرزها وهي:

1. تجنب جمود وركود المؤسسات العامة وعدم تجميد القواعد والنظم التي تنظمها لفترات طويلة ومن الضروري اعادة النظر في هذه القواعد بين فترة واخرى لجعلها اكثر انسجاما مع الاوضاع الجديدة وان عكس ذلك سوف تصبح هذه المؤسسات اكثر بيروقراطية وبعيدة عن الواقع[6].
2. يكون اختيار قادة المؤسسات وفقا لمعايير النزاهة والكفاءة والشفافية ولابد من تعزيز الثقة في هذه القيادات التي ستكلف بإدارة المؤسسات وامكانياتها بإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة الازمات والمشاكل[7].

3. الابتعاد عن المركزية والاعتماد على مشاركة وتشجيع المستويات التنظيمية في الهياكل الافقية في العمل المؤسسي والاداري وهذا يؤدي بأن يكون الاصلاح سليما ومتتابعا وذا اهداف محددة[8].

الفرع الثاني: عوامل نجاح الاصلاح ومعوقاته:

The second branch: success factors and obstacles to reform:

أولاً: عوامل نجاح الاصلاح المؤسسي:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي الى نجاح الاصلاح ومن ابرزها هي:

1. أن تكون خطوات الاصلاح متناسقة ومتتالية ولا تتناقض مع بعضها البعض ولا تتعارض مع المستجدات التي تحدث اثناء تنفيذ الاصلاح. وان تكون خطط الاصلاح ذات نظرة شمولية تعالج الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية[9].
2. اعتماد مبدأ الصراحة مع افراد المجتمع من خلال اعلامهم بالمزايا والنفقات التي سوف تترتب على هذا الاصلاح ومن جانب اخر على القائمين بعملية الاصلاح تقبل النقد الموضوعي ويقدموا اسانيدهم لغرض اقناع افراد المجتمع[10].
3. لابد أن يهدف الاصلاح الى رفاهية المجتمع وهذا يتحقق غالبا من اللامركزية وعدم تركيز السلطات في ايدي قليلة من المسؤولين والفصل بين المؤسسات الخدمية التي تقدم الخدمات العامة للأفراد وبين الجهات الرقابية[11].
4. لابد من توافر الارادة السياسية المؤمنة بحتمية الاصلاح والتطور، وان يكون لها القدرة على متابعة هذه العملية الاصلاحية وتحقيق النتائج المرجوة منه.
5. اعادة تقييم ورفع كفاءة الاداء وسير الاعمال وسرعة الانجاز والتأكيد على الرقابة للحد من الخروقات التي تؤدي الى عرقلة عملية الاصلاح.

ثانياً: معوقات الاصلاح:

تعد الفقرات الاتية من أبرز المعوقات التي تواجه الاصلاح المؤسسي وهي:[12]

1. عدم وضوح اهداف الاصلاح ووجود مقاومة شديدة لعملية الاصلاح خاصة من قبل المنتفعين من الفساد المستشري في المؤسسات العامة.

2. عدم استقرار الاوضاع العامة وخاصة في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
3. ضعف التربية الاسرية ودور الاعلام الذي يؤدي دورا مهما في ابعاد افراد المجتمع عن القيم والمبادئ الاخلاقية والاهتمام بالأمور غير النافعة ولاسيما في عملية الاصلاح الاجتماعي.
4. عدم الاهتمام بالإصلاح المؤسسي يسبب نشوء اجيالٍ جديدة ضعيفة الوعي المتأتي من قصور البرامج التربوية والتعليمية، مما يجعلها تبتعد عن الموروث الحضاري والتاريخي والمعايير التطبيقية المستنبطة من الاديان السماوية التي اكدت دائما على حسن الاخلاق والتربية الصحيحة.

المطلب الثاني: اهمية وخطوات الاصلاح المؤسسي:

The second requirement: the importance and steps of institutional reform:

الفرع الاول: أهمية الاصلاح المؤسسي:

The first Part: the importance of institutional reform:

إنَّ للإصلاح المؤسسي اهدافا واهمية على مختلف الاصعدة ويمكن ايجاز ابرزها بالفقرات الاتية:

1. على الصعيد الاقتصادي: فإن النمو الاقتصادي يعتمد على عدة عناصر أبرزها (الموارد الطبيعية الموجودة ورأس المال المالي ورأس المال البشري)[13].

وهذه الموارد لا يمكن استثمارها بالصورة الناجحة الا اذا كان هناك تنظيم مؤسسي يستغل توظيف هذه العناصر بالاتجاه الصحيح والاستفادة منها وتنميتها في اطار التكنولوجيا وزيادة التنمية الاقتصادية للبلد.

2. على الصعيد الاجتماعي: إنَّ للإصلاح المؤسسي اهمية من الناحية الاجتماعية لأنه يهدف الى اعادة تنظيم المؤسسات للوصول الى افضل مستوى من العدالة الاجتماعية وله الاثر البالغ في تحقيق التنمية المستدامة وبما يحقق ضمان ملكية الافراد وخلق فرص عمل عن طريق اقامة وانشاء مصانع جديدة وتوفير الخدمات العامة بشكل عادل لكافة افراد المجتمع، وبالتالي فإن الهدف الاجتماعي للإصلاح هو معالجة اهم المشاكل التي تواجه الافراد كالفقر

والبطالة ولا يتحقق هذا الا اذا كان هناك تنظيم مؤسسي كفوء يستند إلى قواعد قانونية وجهازي قضائي ورقابي مستقلين ويعملان بكل شفافية ونزاهة[14].

3. على الصعيد السياسي: ينصرف مفهوم الاصلاح المؤسسي من الجانب السياسي الى التعديل والتطوير بصورة كلية او جزئية في شكل الحكم داخل الدولة وفي اطار النظام السياسي القائم، أي بمعنى اخر تحسين النظام السياسي من اجل ازالة الفساد والاستبداد وفرض سيادة القانون والفصل بين السلطات، ولنجاح العملية الاصلاحية وتحقيق الحكم الرشيد لابد من مشاركة كل من (الحكومات، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص) في هذه العملية[15].

4. على الصعيد الاداري: يهدف الاصلاح الاداري الى ادخال تغييرات ايجابية في النظم والاساليب والادوات لتنمية الجهاز الاداري ورفع كفاءته بما يحقق الاهداف وتقديم الخدمات العامة للأفراد، فضلاً عن ذلك فان هذا الاصلاح يهدف الى دعم التوجهات اللامركزية وتطوير اساليب التعامل مع الافراد ويسعى الى مواكبة التطور التكنولوجي واستخدام الاساليب الحديثة في معالجة الانحرافات والفساد والقضاء على البيروقراطية[16].

الفرع الثاني: خطوات الاصلاح المؤسسي:

The second Part: Institutional reform steps:

إنَّ الواجب الاساسي للمؤسسات العامة في الدولة هو تنسيق عمل الافراد وحمايتهم من المخاطر والتقلبات المفاجئة وللأهمية البالغة لهذه المؤسسات اصبح من الضروري الاعتراف بضرورة الاصلاح المؤسسي لضمان نجاح عملها، فالمؤسسات الجيدة هي التي تحقق العدالة الاجتماعية والقضائية وزيادة الكفاءة والنمو الاقتصادي ونجاح العملية التربوية والصحية ولكن حتى يتحقق ذلك لابد ان يكون الاصلاح بخطوات متناسقة ومتتالية مع توفر رغبة القادة والافراد على تحقيق هذا الاصلاح مع وجود الحوار مع المنظمات المدنية والنقابات المهنية والمرجعيات الدينية وشيوخ العشائر والاكاديميين والمثقفين وبفترات زمنية محددة، مع عرض وتحليل النفقات والنتائج المترتبة على هذه العملية. وبالتالي فان من بين ابرز خطوات العملية الاصلاحية تتمثل بالاتي:

1. الحاجة الى الاصلاح الحقيقي، ان سوء الاداء المؤسسي للأجهزة الحكومية وعدم رضا المنتفعين من خدماتها وطموحهم في تطورها وعلى المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فأن ذلك يتطلب وجود الرغبة والارادة بالإصلاح الكلي والشامل وتقديم الحلول والبدائل سواء بالتطوير الذاتي او بأنشاء مؤسسات جديدة اكثر فعالية[17].
2. الاصلاح المؤسسي يجب ان يكون وفقا لخطة استراتيجية لها اهدافا واقعية وواضحة ولضمان نجاح هذه الخطة لا يكفي دور الدولة فقط بل لابدّ من مشاركة القوى الاخرى التي يمكنها ان تدعم او ترفض هذا الاصلاح، لذلك لابد من توعيتها واقناعها وتشجيعها للمشاركة في العملية الاصلاحية وتحديد الأولويات وفقا للوسائل المتاحة باعتبار ان الحياة العامة ستكون افضل في ظل النظام المؤسسي الجديد[18].
3. لابد من معرفة ردة الفعل سواء داخل المؤسسات العامة او حتى ردود افعال الافراد في المجتمع، باعتبار ان لهذه المؤسسات والافراد تاريخا وظروفا ورؤى متراكمة ليس من السهولة على القائمين بعملية الاصلاح تغييرها او استبدالها[19].
4. على قادة الاصلاح عرض النفقات والنتائج المترتبة على العملية الاصلاحية ومقارنتها بالأهداف المرسومة في الخطط الاستراتيجية للإصلاح والتأكد من تحقيق هذه الاهداف ومحاولة معالجة الانحرافات ان وجدت بالبدائل المناسبة ومصارحة الافراد بذلك[20].

المبحث الثاني

Second Section

التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق وتأثير وباء كورونا

Economic and social challenges in Iraq and the impact of the Corona epidemic

تواجه العديد من دول العالم ومنها العراق تحديات ومشاكل اقتصادية واجتماعية ومن ابرز امثلتها (العنف الاسري، الطلاق، تدني مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية، الامية والجهل، الجريمة، المخدرات، التسول، عمالة الطفال، الفقر والبطالة) وغيرها من المشاكل الاجتماعية وقد ازدادت بسبب الاجراءات الاحترازية المتخذة بسبب تفشي وباء كورونا لذلك تحاول هذه الدول ايجاد الحلول والمعالجات لتفاديها وسوف نقتصر على التطرق الى أبرز هذه المشاكل وهي مشكلتا الفقر والبطالة في العراق وذلك في مطلبين، الاول سيخصص لمشكلة الفقر والثاني لمشكلة البطالة.

المطلب الاول: مفهوم الفقر وأسبابه في العراق:

The first requirement: the concept of poverty and its causes in Iraq:

الفرع الاول: معنى الفقر:

First Part: Meaning of Poverty:

الفقر هو الحالة التي يوصف بها الشخص الذي لا يمتلك المبالغ المالية لتلبية الحاجات الاساسية او الحالة التي لا يستطيع بها العيش حسب المستوى المعيشي لباقي افراد المجتمع[21].

اذن للفقر معنيين:

الأول: فهو الفقر المطلق، وهو الحالة التي يعيش بها الفرد وينطوي عليه الجهل والمرض وسوء التغذية

اما المعنى الثاني: فهو الفقر النسبي، وهو الحالة التي يتمكن فيها الفرد من اشباع حاجاته الاساسية أي تحقيق حد الكفاية بصورة يعتبر فيها فقيرا بالنسبة لباقي افراد المجتمع.

الفرع الثاني: المشاكل التي تترتب على الفقر:

Second Part: The Problems Resulting from Poverty:

من ابرز الاثار السلبية والمشاكل التي ترتبت على الفقر في المجتمع العراقي هي:[22]

أ- التفكك الاسري، ومن النتائج التي ترتبت على ذلك هو ترك الاطفال لمدارسهم والبحث عن فرص عمل لسد حاجاتهم من مأكل وملبس.

ب- من اخطر المشاكل التي تترتب على الفقر هو زيادة الجرائم مثل القتل والسرقة والخطف وغيرها إذ إنَّ انخفاض المردودات المالية يدفع إلى ارتكاب بعض الأفراد الجريمة للحصول على الاموال لإشباع رغباتهم الشخصية.

ج- انتشار الامية والجهل وانتشار الامراض فهناك فئة من الفقراء مجبورون على العمل في مناطق غير صحية يجعلهم معرضين للإصابة بأمراض مختلفة، وقد تسبب الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 بارتفاع نسبة الجهل والامية وفي عام 2014، تشير بعض الاحصائيات الى حاجة 80% من المدارس في العراق الى صيانة واصلاح فضلا عن وجود (320) ثلاثمائة وعشرون الف طالب مشرد ولم يكمل دراسته[23].

الفرع الثالث: اسباب الفقر في العراق:

Third Part: The Causes of poverty in Iraq:

أ– الحروب والنزاعات العسكرية وما نتج عنها من اثار سلبية انعكست على افراد المجتمع العراقي إذ شهد العراق منذ عام 1980 حربا مع ايران وفي عام 1990 بعد احتلال العراق للكويت حصارا اقتصاديا قاسيا وفي عام 2003 احتلالا امريكيا، هذه الازمات خلفت تدميرا كبيرا للمؤسسات العامة وعلى مختلف القطاعات الاساسية مما رافق هذه الازمات من هجرة داخلية بسبب الاوضاع الاقتصادية والامنية وخاصة بعد عام 2003 . للانتقال والعيش في المناطق الاكثر امانا وبالتالي فقد الكثير من الافراد اعمالهم ومنازلهم مما ادى الى زيادة نسبة الفقراء. ومن الجدير بالذكر ان قرار سلطة الائتلاف رقم 1480 لسنة 2003 الخاص بحل وزارة الدفاع والاعلام ومنشآت التصنيع العسكري ممن جعل الكثيرين من منتسبي هذه الوزارات بدون مصدر للعيش[24].

ب- اهمال القطاع الزراعي وتغير المناخ وتدني الاجور من الاسباب التي ساعدت على انتشار الفقر إذ إن اهمال القطاع الزراعي والتحول من اسلوب الزراعة التقليدية الى اساليب الزراعة الحديثة الذي يعتمد على التطور التكنولوجي والاستغناء عن الكثير من الايدي العاملة والاعتماد على المنتوج المستورد اثر سلبا على فقدان الكثير من العاملين في هذا القطاع الى فرص عملهم ومما زاد الامر صعوبة هو التغير المناخي كالجفاف والتصحر وازمة المياه الذي دفع الكثير من العراقيين الذين يعملون في الزراعة والصيد المائي الى ترك هذه الاعمال ليصبحوا اكثر فقرا[25].

ج- غياب العدالة في توزيع الدخل القومي بين افراد الشعب العراقي ادى ذلك الى بروز طبقة مجتمعية غنية ولديها موارد مالية عالية وبالمقابل ظهور طبقة من المجتمع ليس لها مصدر دخل تعتاش منه وهي من الطبقات الفقيرة وإنَّ سياسة الاعتماد على الموارد النفطية في الايرادات العامة للدولة واهمال القطاعات الاخرى كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها كان له الاثر السلبي على افراد المجتمع بحيث عندما انخفضت اسعار النفط العالمية ادى ذلك الى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة للدولة وهذا ما شاهدناه في عام 2015-2016 عندما انخفض سعر البرميل الواحد من النفط الخام الى 25 دولار امريكي وما يحصل الان من عجز بسبب ازمة وباء كورونا 2020 فإن نتيجة ذلك سيؤدي الى زيادة مديونية العراق وما يرافقه من زيادة في عدد الفقراء[26].

د- إنَّ انتشار الامراض المزمنة والاوبئة وسوء الحالة الصحية بسبب الحروب التي شهدها العراق ادى الى صعوبة قدرة المريض على العمل وحصوله على المردود المالي الذي يساعده على سد حاجاته الاساسية ومصاريف علاجه.

الفرع الرابع: احصائيات الفقر في العراق:

Fourth Part: The Statistics of Poverty in Iraq:

حسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر العراقية الذي تم في سنة 2012 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، اظهرت المؤشرات ان نسبة الفقر في العراق بلغت (18,9%). ويرتكز في المناطق الريفية اكثر منه في مراكز المدن، حيث بينت هذه الاحصائيات

ان نسبة الفقر في المناطق الريفية هو (30,7%) وفي مراكز المدن (13,5%) من مجموع السكان في تلك المناطق، لذلك يصنف ما يقرب من (6) ستة ملايين عراقي من ضمن الفقراء وذلك من المجموع الكلي لعدد السكان البالغ عددهم (34) اربعة وثلاثون مليون نسمة في ذلك العام[27].

واليوم اذ تتعرض دول العالم لوباء كورونا ومنها العراق نجد ان اغلب الاعمال تعطلت وفقد الكثير من الافراد فرص عملهم بسبب الاجراءات المتخذة في هذه الدول المتمثلة بفرض حظر التجوال وتعطيل العمل في القطاعات المختلفة واتخاذ التدابير الصحية والتباعد الاجتماعي مما حدا بالكثير من اصحاب العمل الى تقليل عدد العمال العاملين لديهم وهذا مما زاد من عدد الذين فقدوا مورد عيشهم وبالنتيجة يؤدي ذلك الى زيادة عدد الفقراء. وفي تصريح لوزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي بتاريخ 2020/7/2، بين ان نسبة عدد الفقراء في العراق قد ارتفعت بسبب وباء كورونا إذ بلغت (34%) بعد ان كانت قبل الوباء (22%)[28].

وبتاريخ 2020/5/14، توقعت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جنين بلاسخارت في تصريح لها في قناة الحرة ان تتضاعف معدلات الفقر في العراق بسبب وباء كورونا لتصل الى نسبة (40%) من العدد الكلي للسكان، وشجعت الحكومة العراقية على بناء بيئة صحية ملائمة وخلق فرص عمل وذلك عن طريق مساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[29].

المطلب الثاني: مفهوم البطالة واسبابها في العراق:

The second requirement: the concept of unemployment and its causes in Iraq:

الفرع الاول: معنى البطالة:

The first Part: the meaning of unemployment:

تعددت التعاريف الواردة بشأن البطالة فبعض الباحثين يعرف البطالة بأنها: الاشخاص القادرين والراغبين على العمل والباحثين عنه ولكن لم يجدوه[30].

وعرفت منظمة الصحة العمل الدولية بأن العاطل عن العمل هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى[31].

ويمكن القول بأن مفهوم البطالة يشير الى الافراد الذين هم في سن العمل وقادرون عليه ويبحثون عنه الا انهم لا يجدونه وكان المشرع العراقي في قانون العمل رقم (37) لسنة 2015قد اشار في المادة (4) منه على ان العمل حق لكل مواطن قادر عليه، وتعمل الدولة على توفيره على اساس تكافؤ الفرص دونما اي نوع من انواع التمييز وقد حدد الحد الادنى لسن العمل بالنسبة للذكور من (15–63 سنة)، والاناث ب (15) خمسة عشر عاما وهذا ما اشارت اليه المادة (7) منه[32].

الفرع الثاني: أسباب البطالة:

The second Part: causes of unemployment:

أ- يعاني العراق من البطالة بسبب التراكمات الموروثة المتمثلة بالحروب والنزاعات العسكرية والحصار الاقتصادي واهمال الجانب الاستثماري وتدمير البنى التحتية وتوقف ما يقرب من (192) شركة حكومية كانت تستوعب (500) خمسمائة الف عامل والاستغناء عنهم، وكان لبرنامج الخصخصة وبيع الكثير من المشاريع عام 1989 الى القطاع الخاص السبب في توقف (59413) تسعة وخمسين الف واربعمائة وثلاثة عشر وحدة صناعية عن العمل وتسريح العمال الذين يعملون فيها. وازدادت مشكلة البطالة بعد عام 2003 وحسب احصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية لعام 2018 فان معدلات البطالة بلغت (1,200,000) مليوناً ومئتي ألف شخص من العاطلين عن العمل واغلبهم من الشباب وخريجي الكليات[33].

ب-من الاسباب التي ساعدت على ظاهرة البطالة هو وجود المنتج الاجنبي من مختلف السلع والمنتجات منها الغذائية والكهربائية والكمالية وغيرها في الاسواق العراقية وبأسعار رخيصة حتى انها اقل سعرا من المنتجات المحلية وهذا ما يطلق عليه بالإغراق السلعي ومن النتائج التي ترتبت على ذلك هو العزوف عن مهنة الزراعة وغلق الكثير من المصانع والمعامل بسبب عدم قدرتها على تغطية نفقاتها وبالتالي كثير من العمال فقدوا فرص عملهم واصبحوا عاطلين عن العمل[34].

ج- إنَّ وجود العمالة الاجنبية في العراق وعملهم في الكثير من الاسواق والمطاعم وغيرها وبأجور منخفضة ادى الى رغبة اصحاب العمل الى تفضيلهم عن العمال المحليين وهذا كان احد الاسباب في زيادة البطالة في العراق[35].

د- ارتفاع معدلات النمو السكاني إذ يتراوح بين (3%) الى (4,3%) للأعوام 1977–2009 وهو اعلى من المعدل العالمي الذي يتراوح بين (1%) الى (1,8%) لنفس الفترة الزمنية. وان هذه الزيادة تؤثر في فرص العمل لدى الافراد. وقد كان معدل البطالة في العراق لعام 2008 هو (15,3%). وذلك حسب الاحصائيات المذكورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية للفترة (1977–2009)[36].

الفرع الثالث: الاثار المترتبة على البطالة:

Section Three: Effects on Unemployment:

يمكن ايجاز الاثار المترتبة على البطالة في ثلاثة محاور اساسية وهي:

أولاً: المحور الاقتصادي:

1. تؤدي البطالة الى تهميش جزء مهم من ايدي القوى العاملة من خلال وضعها خارج العملية الاقتصادية وهذا يعتبر تبديدا لاحد المصادر الثروة للموارد البشرية.
2. تشير منظمة العمل العربية الى ان ارتفاع معدل البطالة في العراق اذا كان بنسبة (1%) يؤدي هذا الى خسارة في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل(2,5%)[37].
3. –تؤدي البطالة الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة[38].
4. ومن الاثار الاقتصادية التي تترتب على البطالة هو انخفاض مستويات الاجور لان العاطلين عن العمل يوافقون على ادنى مستوى من الاجر للحصول على فرصة عمل.

ثانياً: المحور الاجتماعي:

1. يؤثر البطالة على الاستقرار الاجتماعي وزيادة الاوضاع السلبية في المجتمع واهمها (السرقة، والاغتصاب، والمخدرات، والعنف الاسري وتشير احدى الدراسات ان ارتفاع نسبة البطالة

بمعدل (1%) يؤدي الى زيادة جرائم القتل بنسبة (6,7%) وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة (2,4%)[39].

2. تؤدي البطالة الى زيادة الهجرة بحثا عن فرص العمل وخاصة بالنسبة لأصحاب الكفاءات العلمية والخريجين وينتج عن ذلك خسارة لهذه الكفاءات التي قد تؤدي دورا حيويا في تطوير البلد.

3. تؤدي البطالة الى زيادة ظاهرة التسرب من المدارس بسبب المردودات المالية المحدودة لأسرهم وقد بلغ عدد الذين تركوا الدراسة في العراق لعلم 2008 قريباً من (53433) ثلاثة وخمسين الف واربعمائة وثلاثة وثلاثين طالباً[40].

ثالثاً: المحور السياسي:

إنَّ البطالة تؤدي الى حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف الدولة بخلق فرص عمل للأفراد، وبسببها قد ينخرط الافراد في المنظمات الارهابية وارتكاب الجرائم بحق الافراد والممتلكات العامة.

الفرع الرابع: احصائيات البطالة في العراق:

Fourth Part: Unemployment Statistics in Iraq:

أ- وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن عدد العاطلين عن العمل في دول العالم يقدر بـ(188) مائة وثمانية وثمانين مليون عاطل وذلك عام 2019، ووفقا للمعطيات الجديدة في ظل وباء كورونا حددت المنظمة ثلاثة سيناريوهات وهي:[41]

السيناريو الاول: هو ارتفاع نسبة الاصابة بالوباء يسبب فقدان (28) ثمانية وعشرون مليون وظيفة

السيناريو الثاني: المتفائل في نسبة الاصابة بالوباء يسبب فقدان (5) خمسة ملايين وظيفة

السيناريو الثالث: السيناريو المتوسط بين الاثنين سوف يسبب بفقدان (13) ثلاثة عشر مليون وظيفة

وهذا يعني تصاعد عدد العاطلين من (188) مائة وثمانية وثمانين مليون عاطل عام 2019 الى 213 مئتين وثلاثة عشر مليون عاطل حسب السيناريو الاول و(193) مئة وثلاثة

وتسعون مليون عاطل حسب السيناريو الثاني و(201) مئتان وواحد مليون عاطل حسب السيناريو الثالث. في عام 2020 بسبب وباء كورونا.

ب- حسب الاحصائيات التي اوردها الجهاز المركزي للإحصاء العراقي لعام 2019 فقد تبين ان نسبة البطالة بالنسبة لفئة الشباب لعام 2017 كانت(29%)[42].

وفي احصائية اخرى تبين وجود حوالي (7) سبعة ملايين عامل نصفهم يعملون بالأجور اليومية بوصفهم باعة متجولين وعمال بناء وغيرها من الاعمال اليومية هؤلاء قد فقدوا اعمالهم بسبب الاجراءات الاحترازية لوباء كورونا ويحتاجون الى اعانات حكومية[43]. وان نسبة (22%) من الشباب العراقي يعانون من البطالة حسب التقديرات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي لعام 2019 وان العراق سوف يسجل زيادة في معدل البطالة لا تقل عن (15%) اضافية لما هو مؤشر لدى الجهاز المركزي للإحصاء بسبب وباء كورونا علما ان الحد المسموح للبطالة عالميا هو (6%)[44].

المبحث الثالث

Third Section

الاجراءات الاصلاحية المتبعة لمواجهة التحديات والحفاظ على النظام العام

Corrective measures taken to meet challenges and maintain public order

إنَّ ظاهرتي الفقر والبطالة من أبرز التحديات التي تفاقمت في العراق بسبب تفشي وباء كورونا مما انعكست في ظلالها على النظام العام الذي يقوم على عدة عناصر تقليدية وحديثة ومن اهمها هي (الامن والصحة والهدوء او السكينة) لذلك كان لابد من اتباع اجراءات اصلاحية لمواجهة هذه التحديات وبناءً على ذلك سوف نتطرق الى مفهوم النظام العام وانواعه في المطلب الاول وسيتضمن المطلب الثاني الاجراءات الاصلاحية لمواجهة هذه التحديات.

المطلب الاول: مفهوم خصائص النظام العام:

The first requirement: the concept of public system characteristics:

الفرع الاول: مفهوم وعناصر النظام العام:

The first Part: concept and elements of public order:

أولاً: تعريف النظام العام: اختلف الفقهاء في وضع تعريف جامع للنظام العام ويمكننا ذكر عدد من هذه التعاريف وكما يلي:

فقد عرفه احدهم بأنه: مجموعة الشروط اللازمة للأمن والآداب العامة التي لا غنى عنها لقيام علاقات سليمة بين المواطنين بما يناسب علاقاتهم الاقتصادية[45].

ونلاحظ على هذا التعريف انه يوسع من مفهوم النظام العام وينطوي على مجموعة من المتطلبات الاساسية لحماية المجتمع.

ويعرفه اخرون بأنه: الاسلوب المستخدم في تنظيم الحياة الاجتماعية في المجتمع الواحد عن طريق فرض سلطة القانون التي تمنح للأفراد حقوقهم وتعرفهم بالواجبات القانونية الملزمة لهم[46].

من خلال ما ورد اعلاه نستطيع القول إنَّ هناك واجبات تقع على الدولة لتحقيق الخير والاستقرار للأفراد وهذا ينسجم مع التطور الكبير لدور الدولة الذي تطور من حارسة الى متدخلة الى منتجة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا بالتأكيد انعكس على تطور فكرة النظام العام ومفهومه. لذلك يمكننا القول ان النظام القانوني هو الاساس لكل من المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تقوم عليه الدولة كما هو واضح من التشريعات القانونية النافذة في دول العالم.

ثانياً: عناصر النظام العام:

إنَّ النظام العام تطور بتطور دور الدولة إذ اصبح لها الدور البارز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا انعكس بالشكل الايجابي للنظام العام من حيث الحفاظ على استقرار الحقوق والحريات للأفراد والحفاظ عليها.

ولو استعرضنا عناصر النظام العام فيمكننا ذكر العناصر التقليدية والحديثة لهذا النظام ويمكن ايجازها بالاتي:

1. العناصر التقليدية للنظام العام:

أ- الامن العام:

والمقصود بالأمن العام هو الحفاظ على ارواح الافراد وممتلكاتهم من كل خطر تتعرض له سواء كان هذا الخطر من الاخرين او من الطبيعة كالكوارث مثل الزلازل، والبراكين، والفيضانات، وان سلطات الضبط الاداري لها ان تتخذ كافة الاجراءات في سبيل الحفاظ على الامن العام مثالها (منع الاجتماعات اذا كان الهدف منها الاخلال بالأمن، منع ارتكاب الجرائم واتخاذ التدابير اللازمة لضبط المخالفات المرورية، والحفاظ على الافراد من الحيوانات الخطرة وغيرها من الاجراءات التي من شأنها تعزز امن الافراد والحفاظ على ارواحهم[47].

ب- الحفاظ على الصحة العامة:

ويقصد من ذلك المحافظة على صحة المواطنين عن طريق منع انتشار الامراض الوبائية التي تنتقل بين الافراد وتعرض حياتهم للخطر وذلك عن طريق التلقيح الاجباري والقضاء على

بعض الحشرات التي تنقل الامراض، وقد اكد على ذلك قانون الصحة العامة العراقي رقم (89) لسنة 1981 بالتأكيد على نظافة الاماكن والطرق العامة والاهتمام بتنقية المياه وتوفير الشروط الصحية في المؤسسات العامة والمؤسسات التعليمية وغيرها من الاجراءات التي من شأنها المحافظة على صحة الافراد وتحقيق البيئة السليمة[48].

ج- الهدوء او تحقيق السكينة العامة:

المقصود بالهدوء هو منع مظاهر الازعاج والمضايقات للمواطنين وهذا يُعدّ من أبرز واجبات الدولة بالنسبة الافراد من خلال توفير العيش الهادئ والراحة النفسية للأفراد ويتحقق ذلك عندما تقوم سلطات الضبط الاداري بالقضاء على مصادر الازعاج والضوضاء في الاحياء السكنية والطرق العامة[49].

2. العناصر الحديثة للنظام العام:

أ- الرقابة على ما يخل بالآداب العامة والاخلاق والتأكيد على ترسيخ المثل العليا السائدة في المجتمع.

ب-السعي الى تجميل المدن والتأكيد على جمال الرونق والرواء.

ج- التداخل في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

فالتراخيص والموافقات التي تمنحها السلطات الادارية لممارسة نشاط معين هي لا تقتصر فقط على الرقابة على هذا النشاط وانما يكون القصد اكثر من ذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة من الانشطة الاقتصادية وهذا ما يساعد على التخفيف والقضاء على ظاهرة البطالة، وفي الجانب الاجتماعي فقد اصبح للإدارة دورٌ مهمٌ من موضوع الاسكان من حيث توفير المجمعات السكنية لأفراد المجتمع كذلك المحافظة على مستوى الاسعار للسلع الاستهلاكية وحماية الامومة والطفولة[50].

الفرع الثاني: خصائص النظام العام:

The second Part: characteristics of the public system:

يتميز النظام العام بخصائص عديدة يمكن ايجاز اهمها بالفقرات الاتية:

1. النظام العام يعبر عن القواعد الامرة في النظام القانوني:

يُعدّ النظام العام انعكاسا للقواعد الآمرة في النظام القانوني للدولة، ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها لأنها تستهدف حماية القيم والمثل العليا في المجتمع وأنها تكون ملزمة للأفراد والادارة ولابد من التقيد بها ويترتب على مخالفها بطلان التصرفات الصادرة في هذا الجانب[51].

وهذه الخاصية يتفق بها القانون العام والقانون الخاص، على الرغم من ان دور النظام العام في القانون الخاص تعتبر سببا للمنع، فعلى المتعاقدين ان يراعوا قواعد النظام العام والا كان العقد باطلاً كما انها تسري على ما سبق من وقائع وقد ورد نص صريح بشأن ذلك في المادة (10) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951[52].

اما بالنسبة للقانون العام وتحديدا في القانون الاداري فأن قواعد النظام العام تعتبر ملزمة للسلطات الادارية وللأفراد وقد تؤدي الى توسيع سلطات الضبط الاداري في احيان اخرى[53].

2. لا ينفرد المشرع في صنع وتحديد النظام العام:

بما ان النظام العام يعبر عن القواعد الامرة وان المشرع يتولى صياغتها، الا ان النظام العام هو ليس فقط نتاج للنصوص وانما هو يعبر عن فكرة اجتماعية تقوم على عدة مفاهيم سياسية وثقافية واجتماعية وتلعب الاعراف والتقاليد دوراً مهما في تكوينه، ولذلك فأن فكرة النظام العام لا تنشأ في المجتمعات وتتطور فيها مالم يكن هناك قبولٌ من الافراد لهذه الفكرة وهذا القبول هو الذي يضفي الصفة الالزامية لها ومما يدفع المشرع لاحقا الى صياغتها بنصوص قانونية ملزمة للأفراد[54].

3. النظام العام يتصف بالعمومية:

لابد ان يكون النظام العام عاما، ومعنى ذلك ان سلطات الضبط الاداري عندما تريد ان تتفادى الاخلال بالنظام العام ان يكون هذا الاخلال يهدد امن وصحة وسكينة الافراد، والعلة

في ذلك ترجع الى ان تدخل هذه السلطات لحماية النظام قد يؤدي الى تقييد الحقوق والحريات ولا يمكن تبرير ذلك الا لضرورة قصوى وهي حماية امن وصحة وسكينة المجتمع[55].

4. فكرة النظام العام تتصف بالمرونة والتطور:

إنَّ فكرة مرونة النظام العام نابعة من طبيعته الحيوية التي لا تتفق مع استقرار النصوص القانونية وجمودها، وان مرونة النظام العام تؤدي الى اختلاف مضمونه من حيث الزمان والمكان، فما يعتبر من النظام العام في زمن معين قد لا يعتبر كذلك في زمن اخر. وكذلك ما يعتبر من ضمن النظام العام في دولة ما قد لا يعتبر كذلك في دولة اخرى، وكذلك ان فكرة النظام العام تتطور حسب تطور النظام السياسي القائم في الدولة فالنظام العام في النظام الديموقراطي يختلف عنه في النظام الديكتاتوري[56].

المطلب الثاني: الاجراءات الاصلاحية لمواجهة التحديات والحفاظ على النظام العام:

The second requirement: reform measures to face challenges and maintain public order:

الفرع الاول: الاجراءات الاصلاحية نحو تحسين الاوضاع للدولة والافراد:

The first part: reform measures towards improving conditions for the state and individuals:

إنَّ المؤسسات العامة تعمل على تلبية احتياجات الافراد ويكون عملها تطبيقا للقوانين واللوائح المنظمة لها ولابد ان يكون عملها يستند الى العدالة والمهنية والشفافية ومشاركة رأي الافراد وقبولهم واستحسانهم لمخرجات عملها من سلع وخدمات وان تكون خاضعة للرقابة والمساءلة وهذا لا يتحقق الا اذا كان هناك اصلاحا مؤسسيا حقيقيا وشاملا يحقق الرفاهية للحياة في البلد، فضلاً عن ذلك فإن العبرة ليست بتحسين المؤشرات الكمية لمعدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي الا اذا اقترنت بتحسين نوعية الحياة وجودتها لأبناء الشعب. ويمكننا ايجاز هذه الامور بالفقرات الاتية[57].

أولاً: توزيع الدخل القومي ومدى استفادة الغالبية من ابناء الوطن من الثروة القومية وهل ان السياسة المتبعة تزيد من الفجوة بين الاغنياء والفقراء ام تقللها.

ثانياً: التأكيد على ان حق كل مواطن في ان يرتقي السلم الاجتماعي وينال الوظيفة والمكانة التي يستحقها وفقا لكفاءته العلمية وإمكانياته المهنية وقدراته الذاتية وليس بسبب العلاقات والمحسوبية.

ثالثاً: الارتقاء بالمؤسسات العامة لغرض توفير الحقوق الاجتماعية الاساسية للأفراد كحق التامين الاجتماعي والتعليم وغيرها، ولكن ما مؤشر في العراق عام 2018 فقد بلغ العجز في عدد المدارس ما يقدر ب (6484) ستة الاف واربعمائة واربعة وثمانين مدرسة اي بنسبة (87%) فقط من السكان يجيدون القراءة والكتابة اما بالنسبة للرعاية الصحية تشير البيانات ان نسبة (63%) فقط من السكان يحصلون على الرعاية الصحية في العراق لنفس العام لذلك لابد من الارتقاء بالمرافق العامة التي تقدم الخدمات الاساسية لأبناء الشعب[58].

رابعاً: أن تُعنى المؤسسات العامة بالحفاظ على النظام العام بتطبيق القوانين بدون تهاون او تجاوز في ظل عدالة تامة وشفافية تطبق على جميع الافراد

خامساً: اذا تحقق ما سبق ذكره في الفقرات (أولاً وثانياً وثالثاً) اعلاه سيكون هناك تجاوبا واضحا من الافراد مع الجهود الحكومية المبذولة، خاصة اذا تمت مشاركة (النقابات المهنية واصحاب الكفاءات العلمية والمنظمات المدنية غير الحكومية، ومشاركة الجهات الدينية) في عملية النقاش والعمل الوطني لإنجاز الاصلاح المؤسسي والحفاظ على النظام العام.

الفرع الثاني: **معالجة الفقر والبطالة في العراق وخاصة في ظل وباء كورونا**:

The second Part: Addressing poverty and unemployment in Iraq, especially in light of the Corona epidemic:

اكد الدستور العراقي لعام 2015 على تحقيق العدالة وتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فقد اشار في المادة (16) منه على حق تكافؤ الفرص لجميع العراقيين والمادة (22/ أولاً وثانياً) منه اكدت على حق العمل بعدّه حقا لكل العراقيين بما يضمن لهم الحياة الكريمة، واكدت المادة (22/ثالثاً) على ان الدولة تكفل تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، كما نص الدستور في المادة (28/ثانياً)على اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى للمعيشة واكدت المادة (31) على ان من مهام الدولة هو الصحة العامة

وكفالة التعليم والبحث العلمي ورعاية التفوق والابداع كما اكدت المادة(33) من الدستور على ان الدولة تكفل البيئة السليمة للمجتمع[59].

وفي ضوء الازمة المزدوجة التي يمر بها العراق حاليا والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط وانتشار وباء كورونا وانسجاما مع النصوص الدستورية اعلاه لابد من اتخاذ التدابير الاصلاحية للتخفيف من الاثار السلبية التي لحقت بالمجتمع العراقي في هذه الازمة المسجلة، أبرزها الفقر والبطالة وحسب المؤشرات، لدى الوزارات المعنية ويمكن ايجاز ذلك بالفقرات الاتية:

1. توفر فرص العمل: بما ان ظاهرتي الفقر والبطالة تعتبر من المشاكل المتوارثة ومن اهم اسبابها هو التباين المكاني بتركيز الاهتمام الصناعي والتجاري في مناطق دون الاخرى فأكثر المناطق فقرا في العراق هي محافظة المثنى إذ سجلت نسبة الفقر فيها عام 2018نسبة (52%) من مجموع الفقر المحافظات العراقية واقل المحافظات فقرا هي السليمانية نسبة(4,5%) خلال نفس السنة[60].

لذلك كان لابد من التأكيد على ما جاء بقانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014 من الاهتمام بشبكات الامان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وسوق العمل والتأكيد على تنظيم حقوق العاملين في القطاع الخاص بما يضمن حقوقهم ما بعد ترك العمل وهذا يخفف من الاعباء الحكومية بشكل كبير خصوصا في مسألة التعيينات لان 80% من المطالبين منهم هو لغرض الحصول على الامتيازات التقاعدية[61].

2. القضاء على العنف الاسري الذي ازداد مع الاجراءات الاحترازية المتخذة بسبب وباء كورونا فلا يخفى ان العراق اهتم بالمساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة وقد صدر بهذا الخصوص قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 38 لسنة 2012 وبموجب الامر الديواني رقم (80) لسنة 2009 تم تشكيل لجنة عليا لحماية الاسرة والطفل مع العلم ان زيادة هذا العنف كان في العوائل الفقيرة التي يعاني اغلب افرادها من البطالة وسجلت حالات العنف الاسري لدى هذه العوائل نسبة 51% وذلك عام 2018، لذلك فان

التخفيف من حالتي الفقر والبطالة فإنها تؤثر بالإيجاب على تخفيف العنف الاسري وخاصة ضد المرأة [62].

3. تنويع الاقتصاد العراقي وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وتطوير عمل المصارف والبنوك من العمل التقليدي الى العمل الالكتروني وقد كان القطاع الزراعي قد سجل انخفاضا في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق عام 2017 بنسبة (3.4%)، اما بالنسبة لقطاع الاستثمارات فكانت الاستثمارات الاجنبية بالفترة من عام 2013–2017 تقدر بـ(20,291) عشرين ملياراً ومائتين وواحد وتسعين مليون دولار امريكي، في (115) مشروع وكان بنسبة (66%) منها في القطاع النفطي و(15%) في قطاع العقارات لذلك فأن زيادة الاهتمام بالقطاعات المذكورة يوفر فرصا جديدة للعمل [63].

4. من الواجبات الاساسية على الدولة الاهتمام بالحياة النظيفة والنظافة الصحية ولكن نجد حسب المؤشرات المسجلة لدى وزارة البيئة العراقية لعام 2016 ان نسبة الاشخاص الذين يتمتعون بخدمة المياه الصالحة للشرب 78% والذين يتمتعون بخدمة معالجة الصرف الصحي (47%) ونسبة الذين يتمتعون بخدمة جمع النفايات يوميا (65%) من اجمالي سكان المدن وهذه النسب تقل في المناطق الريفية التي تعاني من الفقر والبطالة وهذا ينعكس بالآثار السلبية على نفسية ابناء تلك المناطق ولاسيما انهم يعانون من قلة فرص العمل والاهمال الحكومي [64].

الخاتمـــــــة

Conclusion

اولا: **الاستنتاجات**:

Firstly: Conclusions:

1. **لابد من توافر الارادة الحقيقية لقادة الاصلاح في تبني عملية الاصلاح المؤسسي الشاملة وتعتمد على الصفات الشخصية وقدراتهم القيادية ورؤيتهم لأحوال المجتمع ولابد من الايمان الكامل بأهمية الاصلاح وانجازه.**
2. **لابد ان يكون الاصلاح ضمن خطة مدروسة واهداف واضحه وفق جدول زمني محدد ومشاركة ذوي الكفاءات والنقابات المهنية والجهات الدينية ومنظمات المجتمع المدني مع الجهات الحكومية في وضع واعداد هذه الخطة.**
3. **إنَّ حالتي الفقر والبطالة تعتبران ظاهرتين متوارثتين بسبب عدم اتسام الخطط الاستثمارية والتنموية بالشمولية والعمومية لجميع مناطق العراق.**
4. **لابد من التعايش مع خطورة وباء كورونا وايجاد الحلول المناسبة من قبل الحكومة لان الاجراءات الاحترازية لم يلتزم بها الا الذين لديهم مرتبات من المؤسسات الحكومية التي يعملون بها، اما الذين يعتمدون على اجورهم اليومية فهم المتضرر الاول والاهم في المجتمع لانهم يبحثون عن فرص عملهم اليومي.**
5. **وجود قصور واضح في تهيئة فرص العمل للأفراد ويرجع سبب ذلك بعدم تنويع الاقتصاد العراقي واعتماده بالدرجة الاساسية على الايرادات النفطية.**
6. **عدم اتخاذ التدابير الاحترازية من قبل الحكومة بتخصيص مبالغ سيادية ضمن موازناتها باستقطاع نسبة معينة من الايرادات العامة لمواجهة الحالات الكارثية والاوبئة الصحية.**

ثانيا: **التوصيات**:

Secondly: Recommendations:

1. **اجراء تقييم موضوعي لأداء المؤسسات العامة للدولة ومعرفة مدى كفاءة المخرجات من السلع والخدمات للأفراد وجودتها ووضع خطة لإصلاح حقيقي وشامل وفق جدول زمني**

محدد تشترك فيه جميع الاطياف وخاصة (الاحزاب السياسية، ذوي الكفاءات، والمثقفين النقابات المهنية، المرجعيات الدينية، منظمات المجتمع المدني).

2. التأكيد على اللامركزية ومنح الادارات التنفيذية المزيد من الاستقلالية.
3. تبني سياسة الحد الاعلى والحد الادنى لسلم الرواتب في العراق لان الرواتب هي المحرك المهم للسوق وان اي تفاوت فيها يؤدي الى ظاهرتي التضخم والكساد.
4. تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد بصورة اساسية على الايرادات النفطية ولابد من الاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي والاستثماري خاصة مع توافر الاسس الموضوعية لنجاح هذه القطاعات لأنها تزيد من توفير فرص عمل جديدة للأفراد.
5. اعادة تشغيل المعامل والمصانع العراقية المتوقفة عن العمل وبذلك تخلق فرص عمل جديدة للعاطلين والفقراء.
6. ضرورة تبني سياسة جديدة في اعداد الموازنة العامة وذلك باستقطاع نسبة معينة كان تكون 10% او 20% من الايرادات العامة وخاصة النفطية منها بعدّها ايرادات لمعالجة الازمات الطارئة والكوارث الطبيعية.
7. الحد من ظاهرة التدفق الكبير للعمالة الاجنبية.
8. الحد من تدفق المنتجات المستوردة التي تسببت عملية الاغراق في السوق العراقي وفي المقابل لابد من تشجيع المنتوج المحلي من خلال دعم المشاريع ماديا حتى تستطيع استيعاب اعدادا جديدة من العاطلين عن العمل.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) د. عماد عبد الرزاق الشيخ، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الاولى، دمشق، سنة 2003، ص 36.

(2) معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، متوفر على الرابط الالكتروني:

*Almamny.com/ar/dict*2020/7/5 تاريخ الزيارة

(3) معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، المرجع السابق.

(4) د. عبد الله حسن العبد، مفهوم الاصلاح...المعنى والدلالة، مقال منشور في مجلة عكاظ الالكترونية في 2008/3/7 متوفر على الرابط:

okaz.com.sa/aticle /162198

(5) د. عبد الله حسن العبد، المرجع السابق.

(6) د. احمد جمال الدين ود. رضا عبد السلام، مقدمة في اقتصاديات الاصلاح المؤسسي مع دراسة خاصة بمؤسسة القضاء في مصر، الطبعة الاولى، المطبعة المركزية في جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، سنة 2012، ص 17.

(7) د. احمد جمال الدين ود. رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 17.

(8) د. عماد عبد الرزاق الشيخ، مرجع سابق، ص 48.

(9) د. احمد جمال الدين موسى ود. رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 23.

(10) سامي مُحَمَّد البحيري، مداخل الاصلاح الاداري –التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الاداء، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، سنة 2011، ص 32.

(11) سامي مُحَمَّد البحيري، مرجع سابق، ص 32.

(12) د. عادل طالب سالم ومها فاروق عزت، اهمية العوامل المؤثرة في الاصلاح الاداري لمواجهة الفساد، مطبعة المنصور، بغداد، سنة 2008، ص 10.

(13) د. احمد جمال الدين ود. رضا عبد السلام، المرجع السابق ص 37.

(14) د. عمر علي باشا، اصلاح المجتمع – الابعاد السياسية والاجتماعية، بحث منشور في مجلة العربي المصرية، القاهرة، عدد (608)، سنة 2013، ص 43.

(15) د. تركي مُحَمَّد صالح، الاصلاح السياسي – دراسة مقارنة، مجلة المنارة، جامعة ال بيت، الاردن، مجلد (13)، عدد (5)، سنة 2007، ص 42.

(16) عبد الفتاح مُحَمَّد علي الفرجاني، واقع استراتيجيات الاصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز امن المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية العلوم الادارية، فلسطين، سنة 2008، ص 21.

(17) د. احمد جمال الدين ود. رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص63.

(18) عبد الفتاح مُحَمَّد علي، مرجع سابق، ص 49.

(19) سلمان سلامة، الاصلاح الاداري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد وادارة الاعمال سنة 2011، ص 49.

(20) سلمان سلامة، الاصلاح الاداري، المرجع السابق، ص 49.

(21) د. نجم قاسم حسين، الفقر والبطالة في العراق... متلازمة الازمات، بحث منشور في مجلة المؤتمر العلمي الاول للدراسات والبحوث، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، المنعقد في 2016/9/1، ص 37.

(22) د. نجم قاسم حسين، المرجع السابق، ص38.

(23) د. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، الطبعة الاولى، دار وارث الثقافية للدراسات والبحوث، العراق، سنة 2008، ص 91.

(24) د. سمية ناصر، أسباب الفقر وعلاجه، مقال منشور في جريدة الصباح العراقية، عدد (612) في 2014/2/8.

(25) د. سمية ناصر اسباب الفقر وعلاجه، المرجع السابق.

(26) د. نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 93.

(27) د. نجم قاسم حسين، مرجع سابق. ص 42.

(28) السيد عادل الركابي وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي، تصريح لقناة الجزيرة بتاريخ 2020/7/2، متوفر على الرابط الالكتروني:

www.aljazeera.net/ebusinees

(29) السيدة جنين بلاسخارت ممثلة الامين العام للأمم المتحدة في العراق لقناة الحرة بتاريخ 2020/5/14متوفر على الرابط الالكتروني:

www.alhurra.com/iraq

(30) د. عبد الواحد حميد الكبيسي، اثر البطالة على خريجي الجامعات العراقية وعلى مجتمعهم وسبل معالجتها، بحث منشور في مجلة التقني للبحوث الادارية، بغداد، المجلد (21)، العدد(6)، سنة1996.

(31) د. فلاح الربيعي، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق، مقال مجلة الحوار المتمدن، سوريا، دمشق، العدد، (2254)، سنة 2008.

(32) راجع المادتين (4,7) من قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2005.

(33) د. عادل عبد الزهرة شبيب، اسباب وراء ارتفاع البطالة في العراق، مقال منشور في جريدة الزمان العراقية، عدد (204)، بتاريخ 2010/3/14.

(34) د. عادل عبد الزهرة شبيب، المرجع السابق.

(35) د. عادل عبد الزهرة شبيب، المرجع السابق.

(36) د. مُحَمَّد ناصر اسماعيل، واقع التشغيل والبطالة للفترة من (1977–2009)،بحث منشور في مجلة التقني للبحوث الادارية، بغداد، المجلد (24)، العدد (8) سنة 2008.

(37) د. مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق، الاسباب والنتائج والمعالجات، بحث منشور في مجلة الكلية التقنية الادارية، جامعة البصرة، المجلد (13)، عدد (7) سنة 2001، ص 121.

(38) مي حمودي عبد الله، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد (7)، العدد (37)، سنة 2013، ص 145.

(39) د. مالك عبد الحسين احمد، مرجع سابق، ص52.

(40) د. نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 93.

(41) د. مهدي كريم، كورونا يرفع معدل البطالة، مقال منشور في موقع اخبار الان الالكتروني بتاريخ 2020/5/15،متوفر على الرابط:

تاريخ الزيارة:2020/7/11 *www.akhbaralaan.net /business*

(42) د. علي ميرزا، قضايا اقتصادية في العراق (2003–2020) الهيكل الانتاجي – السياسات المتبعة والازمات الحالية، مقال منشور في الموقع الالكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط الالكتروني:

www.iraqeconomists.net

(43) د. عبد السلام المشهداني، الاجراءات الوقائية الحكومية تزيد من نسبة البطالة في العراق، مقال منشور في جريدة اليقين العراقية عدد(516) بتاريخ 2020/4/5.

(44) د. عبد السلام المشهداني، المرجع السابق.

(45) عامر احمد مختار، تنظيم سلطة الضبط الاداري في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، سنة 1975، ص 51.

(46) د. مُحَمَّد صالح نزار، المفهوم القانوني العام لفكرة النظام العام، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية الجزائرية، عدد(6)، سنة 2003، ص 32.

(47) د. فؤاد العطار، القانون الاداري، الجزء الاول، دار الشعب للنشر، القاهرة، سنة 1976، ص335.

(48) احمد عبد العزيز الشيباني، مسؤولة الادارة في اعمال الضبط الاداري في الظروف العادية، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد، كلية القانون، سنة 2005، ص 63.

(49) احمد عبد العزيز الشيباني، المرجع السابق.

(50) د. بشير بلعيد، القضاء المستعجل في الامور الادارية، الطبعة الاولى، مطابع عمار قرفي، الجزائر، سنة 1988، ص 79.

(51) د. عزيزة الشريف، دراسات في التنظيم القانوني للنشاط الضبطي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1985، ص 97.

(52) د. حبيب ابراهيم الدليمي، سلطة الضبط الاداري في الظروف العادية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، سنة 2015،ص123.

(53) د. محمود سعد الدين الشريف، النظرية العامة للضبط الاداري، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1992، ص168

(54) د. عادل ابو الخير، الضبط الاداري وحدوده، مطبعة الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، سنة 1995، ص141.

(55) منيب مُحَمَّد ربيع، ضمانات الحرية في مواجهة سلطات الضبط الاداري، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، القاهرة، سنة 1981 ص73.

(56) رافع خضر صالح، الحق في حرمة المسكن، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون سنة 1997،ص 78.

(57) د. احمد جمال الدين، د. رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 61.

(58) مي حمودي عبد الله، مرجع سابق، ص145.

(59) راجع المواد (16,22,28,30,33) من الدستور العراقي لسنة 2005.

(60) وزارة التخطيط العراقية، بجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مسح وتقويم الفقر في العراق لعام 2018.

(61) راجع المادة (5) من قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014

(62) وزارة التخطيط العراقية، بجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التنمية المستدامة نحو تمكين افضل للنساء والفتيات، بغداد، سنة 2018،ص20

(63) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، سنة 2018، ص 71.

(64) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية للفترة (2018–2022)، ص178.

المصـــــــادر

References

أولاً: المعاجم والقواميس:

I. **معجم المعاني الجامع... عربي عربي، متوفر على الرابط الالكتروني:**

Almamny.com/ar/dict

ثانياً: الكتب:

I. **احمد جمال الدين ود. رضا عبد السلام، مقدمة في اقتصاديات الاصلاح المؤسسي مع دراسة خاصة بمؤسسة القضاء في مصر، الطبقة الاولى، المطبعة المركزية في جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، سنة 2012.**

II. **بشير بلعيد، القضاء المستعجل في الامور الادارية، الطبعة الاولى، مطابع عمار قرفي، الجزائر، سنة 1988.**

III. **حبيب ابراهيم الدليمي، سلطة الضبط الاداري في الظروف العادية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، سنة 2015.**

IV. **عادل ابو الخير، الضبط الاداري وحدوده، مطبعة الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، سنة 1995.**

V. **عادل طالب سالم ومها فاروق عزت، اهمية العوامل المؤثرة في الاصلاح الاداري لمواجهة الفساد، مطبعة المنصور، بغداد، لسنة 2008.**

VI. **عزيزة الشريف، دراسات في التنظيم القانوني للنشاط الضبطي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1985.**

VII. **عماد عبد الرزاق الشيخ، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الطبعة الاولى، دمشق، سنة 2003.**

VIII. **فؤاد العطار، القانون الاداري، الجزء الاول، دار الشعب للنشر، القاهرة، سنة 1976.**

IX. **محمود سعد الدين الشريف، النظرية العامة للضبط الاداري، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1992.**

X. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، الطبعة الاولى، دار وارث الثقافية للدراسات والبحوث، العراق، سنة 2008.

ثالثاً: الابحاث والمقالات والتقارير:

I. د. عبد الله حسن العبد، مفهوم الاصلاح...المعنى والدلالة، مقال منشور في مجلة عكاظ الالكترونية في 2008/3/7 متوفر على الرابط:
okaz.com.sa/aticle /162198

II. د. عمر علي باشا، اصلاح المجتمع – الابعاد السياسية والاجتماعية، بحث منشور في مجلة العربي المصرية، القاهرة، عدد (608)، سنة 2013.

III. د. تركي مُحَمَّد صالح، الاصلاح السياسي – دراسة مقارنة، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الاردن، مجلد (13)، عدد (5)، سنة 2007.

IV. د. نجم قاسم حسين، الفقر والبطالة في العراق... متلازمة الازمات، بحث منشور في مجلة المؤتمر العلمي الاول للدراسات والبحوث، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، المنعقد في 2016/9/1.

V. د. سميحة ناصر، أسباب الفقر وعلاجه، مقال منشور في جريدة الصباح العراقية، عدد (612) في 2014/2/8.

VI. د. عبد الواحد حميد الكبيسي، اثر البطالة على خريجي الجامعات العراقية وعلى مجتمعهم وسبل معالجتها، بحث منشور في مجلة التقني للبحوث الادارية، بغداد، المجلد (21)، العدد(6)، سنة1996.

VII. د. فلاح الربيعي، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق، مقال مجلة الحوار المتمدن، سوريا، دمشق، العدد، (2254)، سنة 2008.

VIII. د. عادل عبد الزهرة شبيب، اسباب وراء ارتفاع البطالة في العراق، مقال منشور في جريدة الزمان العراقية، عدد (204)، بتاريخ 2010/3/14.

IX. د. مُحَمَّد ناصر اسماعيل، واقع التشغيل والبطالة للفترة من (1977–2009)، بحث منشور في مجلة التقني للبحوث الادارية، بغداد، المجلد (24)، العدد (8) سنة 2008.

X. د. مالك عبد الحسين احمد، البطالة في العراق، الاسباب والنتائج والمعالجات، بحث منشور في مجلة الكلية التقنية الادارية، جامعة البصرة، المجلد (13)، عدد (7) سنة 2001.

XI. مي حمودي عبد الله، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام (2003) وسبل معالجتها، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد (7)، العدد (37)، سنة 2013.

XII. د. مهدي كريم، كورونا يرفع معدل البطالة، مقال منشور في موقع اخبار الان الالكتروني بتاريخ 2020/5/15، متوفر على الرابط:

تاريخ الزيارة: *www.akhbaralaan.net /business*2020/7/11

XIII. د. علي ميرزا، قضايا اقتصادية في العراق (2003–2020) الهيكل الانتاجي – السياسات المتبعة والازمات الحالية، مقال منشور في الموقع الالكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط الالكتروني:

www.iraqeconomists.net

XIV. د. عبد السلام المشهداني، الاجراءات الوقائية الحكومية تزيد من نسبة البطالة في العراق، مقال منشور في جريدة اليقين العراقية عدد(516) بتاريخ 2020/4/5.

XV. د. مُحَمَّد صالح نزار، المفهوم القانوني العام لفكرة النظام العام، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية الجزائرية، عدد(6)، سنة 2003.

XVI. وزارة التخطيط العراقية، بجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مسح وتقويم الفقر في العراق لعام 2018.

XVII. وزارة التخطيط العراقية، بجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التنمية المستدامة نحو تمكين افضل للنساء والفتيات، بغداد، سنة 2018.

XVIII. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، سنة 2018.

XIX. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية للفترة (2018–2022).

رابعاً: **الرسائل والأطاريح**:

I. سامي مُحَمَّد البحيري، مداخل الاصلاح الاداري –التطوير التنظيمي والتدريب وتقييم الاداء، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، لندن، سنة 2011.

II. عبد الفتاح مُحَمَّد علي الفرجاني، واقع استراتيجيات الاصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز امن المجتمع الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية العلوم الادارية، فلسطين، سنة 2008.

III. سلمان سلامة، الاصلاح الاداري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد وادارة الاعمال سنة 2011.

IV. عامر احمد مختار، تنظيم سلطة الضبط الاداري في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، سنة 1975.

V. احمد عبد العزيز الشيباني، مسؤولة الادارة في اعمال الضبط الاداري في الظروف العادية، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد، كلية القانون، سنة 2005.

VI. منيب مُحَمَّد ربيع، ضمانات الحرية في مواجهة سلطات الضبط الاداري، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، القاهرة، سنة 1981.

VII. رافع خضر صالح، الحق في حرمة المسكن، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون سنة 1997.

خامسا: **الدساتير والقوانين**:

I. الدستور العراقي لسنة 2005.

II. قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015

سادسا: **المواقع الالكترونية**:

I. *Almamny.com/ar/dict*
II. *okaz.com.sa/aticle /162198*

III. *www.alhurra.com/iraq*
IV. *www.aljazeera.net/ebusinees*
V. *www.akhbaralaan.net /business*
VI. *www.iraqeconomists.net*

The importance of institutional reform in Iraq according to the economic and social challenges of the Corona epidemic

Assistant Lecturer Ammar Yaseen Kadhim
Diyala University - College of Law & Political Science

Abstract

The basic duty of public institutions is to coordinate the work of individuals and their activities in an organized and transparent manner, in a way that leads to their protection from sudden fluctuations and risks and from abuse due to abuse of power. Therefore, we will talk about the importance of institutional reform of these institutions, its obstacles and steps, and the economic and social challenges that Iraq faces, especially with the spread of the Corona epidemic, represented by the problems of poverty and unemployment, and what are the reform measures taken to confront them in line with the public order.